خـاتمة

وقبل أن نختتم هذه الدراسة فمن لطبيعى أن تطرح ثلاثة أسئلة:

الأول: هـل العمـل العربـى المشـترك لـه أيـة جـدوى فـى ظـل المتغيرات الدولية والإقليمية؟ وهل يمكن تطويره؟وكيف؟..

لا شك أن الإجابة عـن ذلـك تتمثـل فـى بعـض الملاحظـات ذات الطبيعة العامة، لأن الدراسة التفصيلية موجودة فى العديد من الكتب والبحوث، وهى منشورة ولعل أحدث تلـك الدراسـات مـا صـدر عـن معهد البحوث والدراسات العربية عام ١٩٩٣ بعنوان »آليات التكامل الاقتصادى العربى« وكذلك الدراسات الخاصة بجامعة الدول العربيـة التـى أشـرف عليـها مركـز البحـوث والدراسـات السياسـية بكليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسـية جامعـة القـاهرة عـام ١٩٩٣ فضـلا عـن دراسات مركز الوحدة العربية ببيروت وغيرها..

والملاحظات العامة التى أود أن اختتم بها تتمثل فى خمس:

الأولى: أن العمل العربى المشترك ضرورة لا غنى عنـه لأنـه يعـبر عن الطبيعة الإقليمية للمنطقة، ويعبر عـن الأمـانى والمصـالح القوميـة لشعوبها وهو أكثر من ذلك حقق فى الماضى عددا من الإنجازات، فـى المجالات الفنية، والأهم أنه مـن المطلـوب أن يسـتمر لتعزيـز البنيـة الأساسية للمجتمعات العربية وبخاصة فى مجالات النقل والمواصلات والاتصالات والإسكان والمرافق ونحو ذلك، وهى مجـالات ذات عـائد

حقيقى، ولحسن الحظ أن لها مجالس وزارية متخصصة وليس منظمات وموظفين وهياكل بيروقراطية. ومن هنا فإن أسلوب المجالس الوزارية ربما كان هو الأسلوب الأحسن بالنسبة للتنسيق العربى المستقبلى..

الثانية: أن الحاجة أصبحت ماسة إلى إعادة نظر مجددا وبصورة أكثر جدية فى وضع منظمات العمل العربى المشترك فى ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية والدولية، فالمنظمات ذات الطبيعة الخدمية أو الإدارية أو التنسيقية يجب أن تلغى وتحال مهام التنسيق إلى الجامعة العربية الأم، لأن هذا دورها الحقيقى، والذى يجب التركيز عليه فى المرحلة القادمة، أما الجوانب الخدمية والإدارية فإن الدول الأعضاء تقوم به من خلال أجهزتها الوطنية بصورة أكثر فعالية وأقل تكلفة من المنظمات العربية المتخصصة القائمة حاليا. والمنظمات ذات الطبيعة الإنتاجية فيجب أن يتم إعادة هيكلتها بحيث تركز على الإنتاج بمفهوم اقتصادى بأن تتحول إما لبيوت خبرة أو لمشروعات مشتركة فالعصر الحاضر ليس عصر إنشاء هياكل وظيفية وإنما إنشاء بنية إنتاجية..

الثالثة: أن العقل العربى توصل إلى ابتكار يربط المصلحة مع العائد والجدوى الاقتصادية، أسماه مبدأ التمويل الذاتى لمنظمات العمل العربى المشترك، وقد تم تطبيق هذا المبدأ على الأكاديمية العربية للنقل البحرى التى تغير اسمها بعد ذلك للأكاديمية العربية

للعلوم والتكنولوجيا، وعلى اتحاد الإذاعات العربية وعلى الهيئة العربية لتصنيف السفن وإلى حد ما وعلى استحياء دعا بطريق غير مباشر لتطبيق ذلك على الهيئة العربية للطيران المدنى. وفى اعتقادى أن هذا هو الأسلوب الأفضل لمنظمات العمل العربى المشترك تمشيا مع مبدأ التخصيص والجدوى الاقتصادية ومن ثم فإن المنظمات غير ذات الجدوى القائمة على تجمع موظفين يحصلون على مرتبات يجب أن تختفى وتفسح المجال للشركات المشتركة، أو المنظمات التى لها مردود اقتصادى حقيقى، وأى عمل حاليا له مردود اقتصادى، ما عدا أجهزة التنسيق و لعمل السياسى وهذه يجب تجميعها فى جامعة الدول العربية الأم، ويكون ذلك بمثابة بعث للحياة فى الأصل، ومساعدة لها على مواجهة التحديات الكبيرة التى تنتظرها فى المرحلة القادمة. إن تحويل الكثير من منظمات العمل العربى المشترك إلى بيوت خبرة عربية يمكن أن يكون وسيلة جديدة لتنشيطها وترشيد عملها وإبراز جديتها وجدواها فى نفس الوقت..

الرابعة: أن أثر المتغيرات العالمية وفى مقدمتها اتفاقيات الجات وما أسفرت عنه من قيام منظمة التجارة العالمية والتى تغطى مختلف المجالات والمتغيرات الإقليمية وفى مقدمتها القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتطورات المتسارعة فى عملية السلام تفرض على أجهزة العمل العربى المشترك أن يعيد النظر فى طبيعة أنشطته لا بهدف إلغائها وإنما بغية تعزيزها، فحرية التبادل التجارى فى

السلع والخدمات يمكن البدء فى تطبيقها فى البلاد العربية، ومشروعات البنية الأساسية التى طرحت فى قمة الدار البيضاء يمكن أن تبدأ كخطوة أولى بين الدول العربية، وهكذا نجد أن العمل الاقتصادى العربى يجب أن يكون هو الركيزة الأساسية التى ينطلق منها تعامل الدول العربية مع دول الإقليم الذى نعيش فيه، ومع مختلف التكتلات الدولية، فى عالم تقترب المسافات بين أطرافه ويتحول ليصبح بحق قرية عالمية، إذ لا يمكن فى عصر الترشيد من خلال العلوم والتكنولوجيا المتطورة أن يظل العالم العربى مشتتًا أو متخلفا أو يتبع أساليب بدائية وسياسات تقليدية لا تمت للقرن الحادى والعشرين الذى نقترب سريعا من الولوج فيه..

الخامسة: أنه من الضرورى إيجاد وسيلة ما لتنشيط الإرادة السياسية العربية للعمل العربى المشترك، فإن هذه الإرادة هى الأساس لتعزيز هذا العمل لصالح العالم العربى ككل ولصالح كل قطر من أقطار الوطن العربى، ولاشك أن تحقيق المصالحة العربية من خلال العمل الهادف البناء الذى يقوم على احترام المبادئ والأسس التى استقرت فى الضمير العربى وفى مقدمتها عدم التدخل فى الشئون الداخلية واحترام سيادتها واستقلالها هو خير مدخل لتنشيط العمل السياسى والاقتصادى العربى المشترك..

وفى الختام فمن الضرورى أن نكرر القول بأن العالم بأسره يتحرك نحو القرن الحادى والعشرين بسرعة فائقة وإن هذا القرن سيكون مبنيا على عدة ركائز فى مقدمته التطور الهائل فى العلوم

والتكنولوجيا وبخاصة فـى مجـال المعلومـات والاتصـالات، الاهتمـام بقضايـا الديمقراطيـة وحقـوق الإنســان، الاتجــاه نحــو التكتــلات الاقتصادية والتعاون فـى كـل إقليـم ؛عـبر الأقـاليم وهـذا كلـه يبشـر بالخير للبشرية ولكنه نذيـر غـير طيـب للعـالم العربـى الـذى مـازال يعيـش فـى أوهـام الجاهليـة وغيـاب الديمقراطيـة ومفـاهيم التجزئـة والمصالح الأنانية المؤقتة للكيانات الصغيرة جغرافيـا وبشـريا وفكريـا. هل آن الأوان لمواجهة الواقع بشجاعة. آمل ذلك.